

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

ورقة عمل مقدمة من الصين

- 1 - الاستخدام السلمي للطاقة النووية حق غير قابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويفضي تعزيز التعاون الدولي في هذا الخصوص إلى تحقيق أهداف المعاهدة بشكل تام وإلى المضي قدماً بعملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.
- 2 - وتستخدم الطاقة النووية على نطاق واسع في مجالات الطاقة والاقتصاد والمجتمع وسبل عيش الناس. وتؤدي الاستخدامات السلمية للطاقة النووية دوراً فريداً ومهماً في التأقلم مع تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويحق للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الاستمرار في التمتع بفوائد الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وينبغي أن يصبح التعاون الدولي في هذا المجال سمة بارزة جديدة في تنفيذ المعاهدة.
- 3 - وينبغي للبلدان المتقدمة النمو والوكالة الدولية للطاقة الذرية تعزيز المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية على أساس احتياجاتها الفعلية. وينبغي للدول الأعضاء أن تدعم بنشاط أنشطة التعاون التقني التي تمارسها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان توفير موارد كافية يمكن التنبؤ بها للتعاون التقني.
- 4 - واقترح الرئيس الصيني شي جين بينغ المبادرة الإنمائية العالمية في المناقشة العامة للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، داعياً إلى الالتزام بتحقيق الفوائد للجميع وتحقيق الانسجام بين الإنسان والطبيعة. ودعا أيضاً إلى التعجيل بالانتقال إلى اقتصاد أخضر وخفيض الكربون وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، من أجل بناء مجتمع عالمي للتنمية له مستقبل مشترك. ومن أجل تنفيذ هذه المبادرة، ستواصل الصين إيلاء أهمية كبيرة للتعاون الدولي في مجال الطاقة النووية. وتعلن الصين استعدادها لإتاحة ما لديها من تكنولوجيا وخبرات نووية ومن موارد ومنصات حتى يمكن للطاقة النووية أن تزيد من رفاه الإنسان وتعزز التنمية المستدامة لبلدان العالم.



5 - والاستخدامات السلمية للطاقة النووية وعدم الانتشار النووي أمران يكمل أحدهما الآخر. فكلاهما على القدر نفسه من الأهمية وينبغي معاملتهما على قدم المساواة. ولا ينبغي أن تؤدي الجهود الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية إلى تقويض الحقوق المشروعة للدول الأطراف، ولا سيما البلدان النامية، في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وينبغي لجميع الأطراف أن تمتنع عن تسييس المسائل المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية حتى لا تعرقل أو تعطل التعاون الدولي المنتظم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، اعتمدت اللجنة الأولى للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة القرار المعنون "تعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية في سياق الأمن الدولي" الذي اقترحه 26 بلدا منها الصين. وشدد القرار على أهمية الاستخدامات السلمية لتنمية جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، ودافع بقوة عن حق البلدان النامية في مباشرة التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

6 - والأمن النووي هو شريان الحياة لتطوير الطاقة النووية وتطبيق التكنولوجيا النووية، وهو يؤثر على التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي للبلدان المعنية، وقد يؤدي إلى آثار خطيرة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وينبغي للدول أن تقي بدقة بالمسؤوليات الوطنية للأمن النووي، وأن تضطلع بنشاط بالتعاون الدولي في مجال الأمن النووي، وأن تعزز مستوى الأمن النووي لجميع البلدان، وأن تكفل التطوير الآمن للطاقة النووية.

7 - وتولي الصين أهمية كبيرة للأمن النووي والأمن النووي، وتتمسك بمفهوم عقلاني ومنسق وتقديمي للأمن النووي، وتقوم باستمرار بتعزيز قدراتها في مجال الأمن النووي، وتعزيز مسؤولياتها ومدخلاتها السياسية على الصعيد الوطني، وتكثيف التعاون الدولي، من أجل إقامة هيكل عالمي للأمن النووي تكون من سماته العدالة والتعاون الذي يعود بالنفع على الجميع. وتدعم الصين الدور الرائد للوكالة الدولية للطاقة الذرية في التعاون الدولي في مجال الأمن النووي، وستواصل الاستفادة الكاملة من المنصات القائمة، بما في ذلك مركز التفوق في مجال الأمن النووي ومركز الأمان النووي والإشعاعي ومركز التدريب على الكشف عن الإشعاع في الجمارك، وذلك من أجل تيسير التعاون في مجال الأمن النووي. وترحب الصين بمشاركة البلدان الأخرى.

8 - وينبغي أن تسهم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في تعزيز مجتمع حياة الإنسان والطبيعة، بدلا من الإضرار بالبيئة الطبيعية وصحة الإنسان. والتخلص من المياه الملوثة نوويا من حادث محطة الطاقة النووية في فوكوشيما دايبنتشي يؤثر على البيئة البحرية العالمية وصحة الناس في بلدان أخرى. وفي نيسان/أبريل 2021، قررت الحكومة اليابانية من جانب واحد تصريف المياه الملوثة نوويا من محطة الطاقة النووية في فوكوشيما دايبنتشي في البحر، الأمر الذي يثير شواغل ومعارضات جديدة من العديد من بلدان حافة المحيط الهادئ. وينبغي لليابان أن تستجيب بجدية لشواغل البلدان المجاورة والمجتمع الدولي وأن تلغي القرار الخاطئ المتمثل في تصريف المياه الملوثة نوويا في البحر. ويجب على اليابان ألا تبدأ بتفويض التصريف ما لم تتوصل إلى اتفاقات مع أصحاب المصلحة والوكالات الدولية المعنية من خلال مشاورات كاملة.